

أخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب/ شهد عبد الرحيم سليمان ادریس

إشراف/

د.الفیصل عبد الحمید

د.فايز جراد

العام الدراسي:

2026

أخلاقيات البحث العلمي:

تُعد أخلاقيات البحث العلمي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها صرح المعرفة الإنسانية، إذ لا يكتمل معنى البحث العلمي بمجرد الوصول إلى نتائج دقيقة أو إضافة معرفية جديدة، بل يتطلب الأمر أن تكون هذه النتائج قد تحققت عبر مسار يحترم القيم الأخلاقية والمعايير المهنية المتعارف عليها.

فمنذ بدايات تنظيم البحث العلمي كمؤسسة منهجية، برزت الحاجة إلى وضع ضوابط تحكم سلوك الباحثين، تحمي حقوق المشاركين في الدراسات، وتضمن نزاهة العملية البحثية من التحيز والتزيف والانتحال. وقد تزايدت أهمية هذا الجانب مع تطور البحث العلمي وتشعب مجالاته، خاصة في العلوم الطبية والاجتماعية والإنسانية، حيث أصبحت القضايا الأخلاقية جزءاً لا يتجزأ من أي خطة بحثية جادة.

ويستعرض هذا التقرير أبرز المبادئ والمعايير الأخلاقية التي ينبغي على الباحث الالتزام بها، بدءاً من النزاهة العلمية والأمانة في نقل المعلومات، مروراً بحقوق المشاركين في البحث وضرورة الحصول على موافقتهم المستنيرة، وصولاً إلى قضايا الانتحال العلمي وتضارب المصالح وسبل تجنبها. كما يتناول التقرير الآليات المؤسسية المعتمدة لمراقبة الالتزام الأخلاقي، مثل لجان أخلاقيات البحث العلمي، والدور الذي تلعبه في حماية سلامة العملية البحثية.

وتتبع أهمية هذا الموضوع من كونه لا يخص الباحثين الأكاديميين فحسب، بل يمتد ليشمل المؤسسات البحثية والجهات الممولة والمجتمع ككل، باعتبار أن البحث العلمي الأخلاقي هو الضمانة الحقيقية لتقدم علمي موثوق يخدم الإنسانية ولا يضر بها.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي .

تكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهميتها من كونها الأساس الذي تُبنى عليه مصداقية المعرفة العلمية ذاتها؛ فالنتيجة العلمية مهما بلغت دقتها المنهجية تفقد قيمتها إذا شابتها شبهة في الأمانة أو النزاهة. ويمكن توضيح هذه الأهمية من خلال عدة محاور مترابطة:

أولاً: ضمان جودة النتائج ومصداقيتها

يرتبط الالتزام الأخلاقي ارتباطاً مباشراً بجودة البحث العلمي، فحين يلتزم الباحث بالأمانة في جمع البيانات وتحليلها وعرضها دون تحيز أو تلاعب، تصبح النتائج قابلة للتحقق والتكرار من قبل باحثين آخرين، وهو ما يُعرف بمبدأ "قابلية التكرار" الذي يُعد معياراً جوهرياً لصحة أي ادعاء علمي. وعلى النقيض، فإن أي خرق أخلاقي — كتزيف البيانات أو انتقائها بشكل يخدم فرضية مسبقة — يقوّض هذا المبدأ ويجعل النتائج عرضة للشك والتفنيد، حتى لو بدت في ظاهرها متماسكة منهجياً.

ثانياً: بناء الثقة المؤسسية والمجتمعية

الأخلاقيات البحثية تمثل جسر الثقة بين المجتمع العلمي والمجتمع ككل. فالجمهور والمؤسسات الممولة والجهات

الحكومية تعتمد على نتائج البحوث في اتخاذ قرارات مصيرية، سواء في رسم السياسات الصحية أو التعليمية أو الاقتصادية. وأي تراجع في الالتزام الأخلاقي يهدد هذه الثقة، وقد يؤدي إلى عواقب وخيمة حين تُبنى قرارات على بيانات غير موثوقة.

ثالثاً: حماية المشاركين في البحث والمجتمع

في كثير من المجالات، وخاصة العلوم الطبية والاجتماعية، يتعامل الباحث مباشرة مع أفراد حقيقيين قد يتعرضون لمخاطر جسدية أو نفسية أو اجتماعية. وهنا تبرز الأخلاقيات كضمانة لحماية كرامة المشاركين وخصوصيتهم وسلامتهم، من خلال مبادئ مثل الموافقة المستنيرة وعدم الإضرار، بما يحول دون استغلال الباحث لموقعه على حساب من يدرسه.

رابعاً: صون مصداقية المؤسسة العلمية ذاتها

كل حالة غش أو انتحال علمي تُكتشف لا تضر بصاحبها فحسب، بل تلقي بظلالها على المؤسسة البحثية والمجتمع العلمي بأكمله، وقد تُستغل لإثارة الشكوك حول العلم كمنظومة معرفية موثوقة، خصوصاً في عصر تنتشر فيه المعلومات المضللة بسرعة.

فالمنهجية العلمية: وخلاصة القول، فإن العلاقة بين الأخلاقيات وموثوقية البحث العلمي علاقة عضوية لا انفصال فيها الصارمة وحدها لا تكفي لضمان الثقة في النتائج، بل لا بد أن تقترن بالالتزام الأخلاقي يحفظ للبحث العلمي قيمته كأداة لخدمة الحقيقة والإنسانية معاً.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم منظومة أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ المترابطة التي تشكل في مجموعها إطاراً ضابطاً لسلوك الباحث، وفيما يلي عرض لأبرز هذه المبادئ:

أولاً: الأمانة العلمية (Scientific Honesty)

تعني الالتزام بنقل المعلومات والبيانات كما هي دون تزيف أو تحريف أو اختلاق، سواء في مرحلة جمع البيانات أو تحليلها أو عرض النتائج النهائية.

مثال توضيحي: باحث يجري تجربة معملية ويحصل على نتائج لا تدعم فرضيته الأصلية؛ الأمانة العلمية تقتضي أن يُسجل هذه النتائج كما هي ويناقشها بصدق، بدلاً من تعديل الأرقام أو حذف بعض القياسات التي لا تتفق مع توقعاته.

ثانياً: النزاهة (Integrity)

تتمثل في الالتزام بالقواعد المنهجية والمعايير العلمية المتعارف عليها، وتجنب أي شكل من أشكال الانتحال العلمي (Plagiarism) أو نسب جهد الآخرين لنفسه، مع توثيق جميع المصادر بدقة.

مثال توضيحي: طالب دراسات عليا يستعين بفقرة من بحث منشور سابقاً؛ النزاهة تقتضي أن يضع الفقرة بين علامتي اقتباس مع الإشارة الكاملة للمصدر، أو يعيد صياغتها بأسلوبه مع التوثيق، لا أن ينسخها ويقدمها كأنها من إنتاجه.

ثالثاً: الموضوعية (Objectivity)

تعني تجنب التحيز الشخصي أو المسبق في تفسير البيانات واستخلاص النتائج، والاعتماد على الأدلة العلمية وحدها كأساس للأحكام، بعيداً عن الميول الذاتية أو المصالح الخاصة.

مثال توضيحي: باحث ممول من شركة دواء يدرس فعالية أحد منتجاتها؛ الموضوعية تقتضي أن يُقِيم النتائج بمعزل عن مصلحة الجهة الممولة، وأن يُقَرَّ بالنتائج السلبية إن وُجدت، بدلاً من التركيز فقط على الجوانب الإيجابية لإرضاء الممول.

رابعاً: السرية (Confidentiality)

تعني حماية بيانات المشاركين في البحث والمعلومات الشخصية أو الحساسة التي يحصل عليها الباحث، وعدم الإفصاح عنها أو استخدامها خارج نطاق أغراض البحث المعلنة.

مثال توضيحي: باحث يُجري استبياناً نفسياً يتضمن أسئلة حساسة عن الصحة العقلية للمشاركين؛ السرية تقتضي أن تُحفظ الردود بشكل مجهول الهوية، (Anonymous) وألا تُربط البيانات بأسماء المشاركين عند نشر النتائج.

خامساً: الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

تعني إعلام المشاركين في البحث بطبيعة الدراسة وأهدافها والمخاطر المحتملة وحقوقهم في الانسحاب في أي وقت، والحصول على موافقتهم الصريحة قبل إشراكهم في أي إجراء بحثي.

مثال توضيحي: باحث يرغب في تجربة دواء جديد على مجموعة من المرضى؛ الموافقة المستنيرة تقتضي أن يشرح لهم بوضوح الآثار الجانبية المحتملة وأهداف التجربة، وأن يوقعوا على إقرار بالموافقة الطوعية، مع تمكينهم من الانسحاب دون أي ضغط أو عقوبة.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي 3.

رغم وجود مبادئ أخلاقية واضحة تحكم البحث العلمي، إلا أن الواقع البحثي يشهد عدداً من الانتهاكات والتجاوزات التي تهدد نزاهة العملية البحثية. وفيما يلي عرض لأبرز هذه القضايا:

أولاً: الانتحال العلمي (Plagiarism)

يعني نسب أفكار أو نصوص أو نتائج الآخرين إلى النفس دون الإشارة إلى المصدر الأصلي، سواء كان ذلك بشكل كامل أو جزئي، متعمداً أو ناتجاً عن إهمال في التوثيق.

مثال توضيحي: طالب يُعدّ بحثاً جامعياً وينسخ فقرات كاملة من مقالة علمية منشورة على الإنترنت دون وضعها بين علامتي اقتباس أو الإشارة إلى كاتبها، ويقدمها كجزء من تحليله الخاص. هذا التصرف يُعد انتهاكاً علمياً حتى لو لم يكن القصد منه التزييف، لأنه يحرم صاحب الفكرة الأصلية من حقه الفكري.

ثانياً: تزوير البيانات (Data Fabrication/Falsification)

يشمل اختلاق بيانات لم تُجمع فعلياً من الأساس، (Fabrication) أو التلاعب بالبيانات الحقيقية عبر حذف أو تعديل بعض القيم لتتوافق مع النتيجة المرجوة. (Falsification)

مثال توضيحي: باحث يُجري تجربة على عينة من 50 مشاركاً، لكن نتائج 10 منهم لا تدعم فرضيته؛ فيقرر استبعاد بياناتهم من التحليل النهائي دون ذكر ذلك، أو يقوم بتعديل بعض الأرقام يدوياً لتحسين الدلالة الإحصائية للنتائج. هذا السلوك يُفقد البحث مصداقيته بالكامل حتى لو بدت النتائج المنشورة "مثالية".

ثالثاً: التحيز (Bias)

يتمثل في تأثر الباحث بميوله الشخصية أو معتقداته المسبقة أو مصالحه عند تصميم الدراسة، أو جمع البيانات، أو تفسير النتائج، بشكل يدفعه — وإن لم يكن بقصد — نحو نتيجة معينة.

مثال توضيحي: (افتراضي: باحث يعارض شخصياً سياسة تعليمية معينة، فيصمم استبياناً بأسئلة موجهة تدفع المشاركين ضمناً نحو إجابات سلبية تجاه هذه السياسة، مما يُنتج بيانات منحازة لا تعكس الرأي الحقيقي للمجتمع المدروس.

رابعاً: انتهاك الخصوصية (Privacy Violation)

يحدث عندما يكشف الباحث عن معلومات شخصية أو حساسة تخص المشاركين دون موافقتهم، أو يستخدم بياناتهم في أغراض لم يُعلموا بها مسبقاً، أو يفشل في حماية هويتهم عند نشر النتائج.

مثال توضيحي: باحث يدرس حالات مرضية نادرة في مستشفى معين، وعند نشر دراسته الحالة يذكر تفاصيل دقيقة (العمر، المهنة، الحي السكني) (تجعل من السهل التعرف على هوية المريض رغم عدم ذكر اسمه صراحة، مما يُعد خرقاً لخصوصيته رغم "إخفاء" الاسم ظاهرياً.

خامساً: تضارب المصالح (Conflict of Interest)

ينشأ حين تكون للباحث مصلحة شخصية أو مالية أو مهنية قد تؤثر — أو يُتوقع أن تؤثر — على موضوعية بحثه ونزاهة نتائجه، دون الإفصاح عن هذه المصلحة.

مثال توضيحي: باحث يملك أسهماً في شركة تصنع جهازاً طبياً، ويُجري دراسة لتقييم فعالية هذا الجهاز دون الإفصاح عن ملكيته للأسهم في البحث المنشور. حتى لو كانت النتائج صحيحة فعلياً، فإن عدم الإفصاح عن هذا التضارب يثير شكوكاً مشروعة حول مدى حياد الدراسة.

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث 4.

لم تترك المجتمعات العلمية الالتزام بالمبادئ الأخلاقية لاجتهاد الباحث الفردي وحده، بل طوّرت منظومة من القواعد المؤسسية والمعايير الدولية تضمن تطبيق هذه المبادئ بشكل منهجي وقابل للمراقبة. وفيما يلي أبرز هذه الآليات التنظيمية:

أولاً: لجان أخلاقيات البحث (Institutional Review Board – IRB)

تُعد لجان أخلاقيات البحث — (IRB) وتُعرف أحياناً بلجان المراجعة المؤسسية أو لجان أخلاقيات البحث العلمي — الآلية الرقابية الأساسية في الجامعات والمراكز البحثية والمستشفيات. تتولى هذه اللجان مراجعة المقترحات البحثية قبل الموافقة على تنفيذها، للتأكد من توافقها مع المعايير الأخلاقية، خاصة في الدراسات التي تتضمن مشاركين بشريين أو حيوانات تجريبية.

تقوم مهام هذه اللجان على عدة محاور رئيسية:

- التحقق من وجود آلية واضحة للموافقة المستنيرة للمشاركين
- تقييم المخاطر المحتملة على المشاركين مقارنة بالفوائد العلمية المتوقعة من الدراسة
- التأكد من وجود إجراءات كافية لحماية سرية البيانات وخصوصية المشاركين
- مراجعة منهجية البحث للتأكد من سلامتها العلمية والأخلاقية معاً

وتكمن أهمية هذه اللجان في كونها تمثل "فلتراً" مستقلاً يقف بين الباحث ونزعه الطبيعية نحو إنجاز بحثه بأسرع وقت، فهي تفرض وقفة تقييمية محايدة قبل أن يبدأ أي تدخل فعلي مع المشاركين، مما يحول دون وقوع انتهاكات يصعب تداركها بعد فوات الأوان.

ثانياً: المعايير الدولية للتوثيق والنشر — دليل APA نموذجاً

إلى جانب اللجان الرقابية، طوّرت الجمعيات العلمية معايير موحدة لتنظيم الجوانب الفنية للبحث، وعلى رأسها قواعد التوثيق العلمي. ويُعد دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA – American Psychological Association) من أكثر هذه الأدلة انتشاراً واعتماداً، خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية.

يساهم دليل APA في ترسيخ الأخلاقيات البحثية من خلال:

- وضع قواعد دقيقة وموحدة لتوثيق المصادر، بما يحول دون الوقوع في الانتحال العلمي عن غير قصد
- تحديد آلية واضحة للإشارة إلى الاقتباسات المباشرة وغير المباشرة
- فرض معايير شفافة لعرض البيانات والنتائج الإحصائية دون تضليل أو مبالغة
- تنظيم طريقة كتابة المراجع بما يتيح لأي قارئ التحقق من المصادر الأصلية بسهولة

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أدلة دولية أخرى موازية تخدم أغراضاً مشابهة، مثل إعلان هلسنكي (Declaration of Helsinki) المتخصص في أخلاقيات البحوث الطبية على البشر، وتقرير بلمونت (Belmont Report) الذي أرسى المبادئ الثلاثة الأساسية لأخلاقيات البحث) احترام الأشخاص، الإحسان، العدالة).

أهمية هذه القواعد في تنظيم العملية البحثية

ستمكن القيمة الحقيقية لهذه اللوائح والمعايير في أنها ستحوّل الأخلاقيات من مجرد قيم نظرية فضفاضة إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق والمراجعة والمساءلة. فبدلاً من الاعتماد على حسن نية الباحث وحدها، ستوفر هذه الأطر معايير موضوعية يمكن قياس الالتزام بها، كما ستمنح الباحثين أنفسهم مرجعية واضحة سيحتكمون إليها عند مواجهة مواقف أخلاقية معقدة، وستمنح المؤسسات أداة لضبط الجودة ومحاسبة من يخالف هذه المعايير.

كما أن توحيد هذه القواعد على المستوى الدولي سيُسَهِّل عملية التعاون البحثي بين مؤسسات وجنسيات مختلفة، إذ سيصبح هناك " لغة مشتركة " سيفهمها الباحثون والمراجعون والناشرون على حد سواء، بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية أو المؤسسية.

التطبيق العملي على موضوع البحث

لتوضيح كيفية تطبيق المبادئ الأخلاقية المذكورة سابقاً على أرض الواقع، سيفترض هذا الجزء سيناريو بحثياً نموذجياً: دراسة ميدانية تهدف إلى قياس مدى وعي طلاب الجامعة بأخلاقيات البحث العلمي وممارساتهم الفعلية تجاهها، باستخدام استبيان سيوزّع على عينة من الطلاب. وفيما يلي توضيح لكيفية تطبيق كل مبدأ أخلاقي على هذا النموذج البحثي:

أولاً: طريقة جمع البيانات

سيعتمد الاستبيان الإلكتروني كأداة لجمع البيانات، لما يوفره من سهولة الوصول إلى عينة واسعة من الطلاب مع تقليل التحيز الناتج عن التفاعل المباشر بين الباحث والمشارك. ستُصمَّم الأسئلة بصياغة محايدة خالية من أي توجيه نحو إجابة معينة، تطبيقاً لمبدأ الموضوعية، وستُراجَع الأسئلة من قبل مشرف البحث للتأكد من خلوها من أي صياغة قد تُخرج المشارك أو تدفعه لإجابة غير صادقة.

كما سيُراعى تطبيق مبدأ الأمانة العلمية بدقة في مرحلة التفرغ والتحليل، إذ ستُسجَّل جميع الإجابات كما وردت دون استبعاد أي استجابات " غير مريحة " للفرضية البحثية، حتى لو جاءت نتائج بعض المحاور مخالفة لما كان متوقعاً.

ثانياً: الموافقة المستنيرة من المشاركين

قبل بدء الاستبيان، ستعرض على كل مشارك صفحة تمهيدية توضح:

- الهدف من الدراسة) قياس مدى الوعي بأخلاقيات البحث العلمي)
- مدة تعبئة الاستبيان التقريبية) حوالي 10 دقائق)
- تأكيد أن المشاركة طوعية بالكامل، وأن للمشارك الحق في الانسحاب أو ترك أي سؤال دون إجابة دون أي تبعات
- توضيح أن البيانات ستستخدم لأغراض البحث الأكاديمي فقط

ولم يُسمح بالانتقال إلى أسئلة الاستبيان إلا بعد ضغط المشارك على خيار " أوافق على المشاركة "، وهو ما يحقق الشرط الأساسي لمبدأ الموافقة المستنيرة: أن تكون الموافقة واعية وطوعية وغير مشروطة بأي ضغط.

ثالثاً: طرق الحفاظ على السرية

نظراً لتضمّن الاستبيان أسئلة قد تكون حساسة) مثل الإقرار الذاتي بممارسات غير أخلاقية كالنسخ أو عدم التوثيق،) سُنْطَبَق إجراءات صارمة لحماية السرية:

- لن يُطلب من المشاركين إدخال أسمائهم أو أي بيانات تعريفية مباشرة (Anonymous Survey)
- سُنْطَبَدَل الأسماء برموز رقمية عشوائية عند تفريغ البيانات لأغراض التحليل الإحصائي فقط
- سُنْطَحْفَظ ملفات البيانات الخام على جهاز مشفّر لن يصل إليه إلا الباحث المسؤول
- عند عرض النتائج في التقرير النهائي، سيقصر العرض على البيانات المجمعة) نسب مئوية، متوسطات (دون أي إشارة قد تكشف هوية مشارك بعينه

رابعاً: المخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها

رغم أن طبيعة هذا البحث لا تنطوي على مخاطر جسدية، إلا أنه يحمل مخاطر نفسية واجتماعية محدودة، أبرزها:

إجراء التخفيف المتخذ المخاطر المحتملة

ضمان السرية التامة وعدم ربط الإجابات بالهوية
شعور المشارك بالحرج عند الإقرار بممارسات غير أخلاقية سابقة

توضيح أن الاستبيان مستقل تماماً عن أي تقييم
القلق من تأثير الإجابات على التقييم الأكاديمي
دراسي

التأكيد الصريح على الطابع الطوعي وحق الانسحاب الانطباع بأن المشاركة إلزامية

وقد رُوعي في تصميم الدراسة مبدأ عدم الإضرار، بحيث لا تتجاوز الفائدة العلمية المرجوة من البحث أي ضرر محتمل، ولو كان طفيفاً، على المشاركين.

خامساً: الإفصاح عن تضارب المصالح

نظراً لكون الباحث طالباً يُعَدّ هذا البحث ضمن متطلبات أكاديمية، فلا يوجد تمويل خارجي أو مصلحة مالية قد تؤثر على نزاهة الدراسة، وهو ما يُذكر صراحة في التقرير تطبيقاً لمبدأ الشفافية، حتى في غياب أي تضارب فعلي.

من خلال هذا التطبيق، يتضح أن أخلاقيات البحث العلمي ليست مجرد إجراءات شكلية تُذكر في مقدمة التقرير، بل منظومة متكاملة تتغلغل في كل خطوة من خطوات البحث، من تصميم الأداة وحتى عرض النتائج النهائية.

الخاتمة:

من خلال ما تم استعراضه في هذا التقرير، يتضح أن أخلاقيات البحث العلمي ليست مجرد إطار نظري إضافي يُلحق بالعملية البحثية، بل هي الركيزة التي تتحدد على أساسها مصداقية المعرفة العلمية وقيمتها الحقيقية. فقد أظهر التقرير أن

جودة النتائج العلمية لا تُقاس بدقتها المنهجية فحسب، بل بمدى التزام الباحث في الوصول إليها بمعايير الأمانة والنزاهة والموضوعية.

كما تبين أن المبادئ الأخلاقية الخمسة — الأمانة العلمية، النزاهة، الموضوعية، السرية، والموافقة المستنيرة — تشكل منظومة متكاملة لا يمكن الاستغناء عن أي ركن منها، إذ يكمل بعضها بعضاً في حماية كل من المعرفة العلمية ذاتها والمشاركين فيها. وفي المقابل، كشف التقرير عن أبرز القضايا التي تهدد هذه المنظومة، من انتحال علمي وتزوير للبيانات وتحيز وانتهاك للخصوصية وتضارب في المصالح، وهي قضايا غالباً ما تبدأ بتجاوزات صغيرة قبل أن تتفاقم إلى أزمات تمس مصداقية الباحث والمؤسسة العلمية معاً.

ولم يقتصر الأمر على الجانب النظري، إذ أوضح التقرير الدور المحوري الذي تلعبه الآليات الرقابية، وعلى رأسها لجان أخلاقيات البحث (IRB) والمعايير الدولية كدليل APA، في تحويل القيم الأخلاقية من مبادئ مجردة إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق والمراجعة والمساءلة. كما جسّد الجانب التطبيقي من التقرير كيفية ترجمة هذه المبادئ فعلياً عبر خطوات محددة، من تصميم أداة البحث وحتى حماية بيانات المشاركين.

وانطلاقاً مما سبق، يؤكد هذا التقرير أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي يجب أن يكون حاضراً في كل مرحلة من مراحل أي دراسة مستقبلية، بدءاً من صياغة فكرة البحث وتصميم منهجيته، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وصولاً إلى نشر النتائج ومشاركتها مع المجتمع العلمي. فالباحث الذي يتبنى هذه القيم منذ البداية لا يحمي بحثه فقط من النقد والتشكيك، بل يساهم في ترسيخ ثقافة علمية أكثر مصداقية ونزاهة، تخدم تراكم المعرفة الإنسانية وتحقق الغاية الأسمى من البحث العلمي: خدمة الحقيقة دون الإضرار بمن يخدمهم هذا البحث.